



## أ.د. حياة الرشيد

# العراق الحميدي

الطابو : الكلمة تركية الأصل (Tapu) مشتقة من الكلمة اليونانية طوپوس (Topos) أي قطعة الأرض. وتأتي بمعنى بنية العقارات. وثيقة الملكية، حجّة، صك أو حجة ملكية الأرض، سند أو وثيقة الامتلاك لعقار أو عرصة معينة.

الأراضي السنوية : تشمل املاك امير او ملك البلاد ، على اختلاف انواعها من اراضي وعقارات ومصانع في كل مدن مصر، وبعرضه يشمل الجهاز الإداري من موظفين واداريين ومحاسبين الذي يشرف على استثماراتها وادارتها وحساباتها، مع مرافق الصيانة والتجديد اللازم للعاملها.

قانون الإلقاء : ولا فرق بين الإلقاء والإكراه من جهة اللغة. وقال قوم: الإلقاء أبلغ، وهو أنه ما خيف معه القتل . والإكراه: ما يكون معه الخوف فيما دون التّنفس .

وهذا القانون تم التعامل به من جهة البسطاء من الفلاحين والمزارعين في فلسطين والعراق ، عندما خافوا على أنفسهم وأملاكهم من تسلط الباشوات واليهود ، وكان الاختيار الوحيد أمامهم هو أن يحميهم السلطان بأن تُسجل تلك العقارات والأراضي الزراعية باسمه لحمايتهم ، وأن ذلك الاجراء فقط لحمايتهم ، على أن تعود لهم بزوال الخطر ضدهم . لكن السلطان ومع مرور الوقت لم يعد ذلك الحق لأصحابه ، وتم خلعه ، وبقيت تلك ممتلكات محسوبة للسلطان عبدالحميد ، ولباقي صراع الأجيال حول أحقيّة الملكية لأصحابها دون جدوى .

تلك مفاهيم ومصطلحات سجلت في التاريخ أحاديث كثيرة ومنها أملاك السلطان عبدالحميد الثاني في العراق وغيرها ، وتميزت تلك الأراضي في الأغلب الأراضي الزراعية وغيرها .

وأكدت الولاية العثمانية في بغداد ذلك منذ عهد الوالي مدحت باشا وإلى سقوط

الدولة العثمانية (1869 - 1917 م).

والأراضي السنوية هي الأراضي المملوكة للسلطان عبدالحميد الثاني في ولية بغداد وقد كان لها هيئة تدير شؤونها ويتبعها عدد من الدوائر وعدد كبير من الموظفين لإدارتها ، وترتبط تلك الهيئة مباشرة ببنظارة الخزينة السلطانية الخاصة في استانبول . ولم يكن بوسع الوالي بغداد التدخل في أمور إدارة السنوية وأعمالها .

وكان السلطان عبدالحميد قد بدأ في تملك تلك الأراضي في أوائل عقد ثمانينيات القرن الماضي . وذلك بطرق شتى ، حيث كان وكلاء الخزينة الخاصة يتعاونون تلك الأراضي من الإدارة الحكومية في ولية بغداد ، وكانت الأسعار زهيدة حسبما ذكرت كتب التاريخ ومن خلال أوراق الطابو المحفوظة .

وذكر كذلك أن تلك الأراضي تم شراؤها بطرق أخرى غير دفع المال الزائد إلى طرق ثبت عنها الاستبداد في تملكتها !! . أو اغتصبتها من أصحابها أحياناً ومن الدولة في أحياناً أخرى - وقد ذكر ذلك البستاني في كتابه " عبرة وذكري " .

وقد استمرت السنوية في استملاك وضم الأراضي الزراعية إليها حتى بلغت نسبت

الأراضي 30 % من مجموع الأراضي الزراعية في ولية بغداد في عام 1890 م.

ولقد تم إنشاء لجنة خاصة لإدارتها منذ عام 1882م . وكان يرأس تلك اللجنة قائد الفيلق السادس في مركز الولاية ، وضمت لعضويتها نقيب أشراف بغداد ، ودفتر دار الولاية ، وتم إنشاء دائرة عُرفت بـ ( قلم الإدارة السنوية ) .

كانت الدوائر واللجان رئيسية ومتفرعة وترافق بعضها البعض لمصلحة الخزينة السلطانية الخاصة .